مجموعـــة الخبـــراء المغاربيـــن

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies

عـــدد 10
مارس 2013

الإسلاميـون والسلطـة فـي المغرب العربـي

الإسلاميون و/في السلطة : الإسلامويـــة المـؤسساتيـــة والإشكاليات الجديدة–القديمة

د. عبد النور بن عنتر

رغم نصيبها من التضحيات السياسية في ظل الأنظمة التسلطية وكونها الأكثر شعبية ورغم زخم التحولات الحالية فإن التيارات الإسلامية لم يكن لها الفضل في أحداث «الربيع العربي»، بيد أنها المستفيد الأول منها بحكم وصول بعضها إلى الحكم. سنركز في هذه الورقة على بعض الإشكاليات الجديدة–القديمة التي يثيرها وصول الإسلاميين إلى الحكم، يخص بعضها الإسلاموية فيما يخص بعضها الآخر إشكالية السلطة عموما في العالم العربي.

مراجعات سياسية وأيديولوجية... ميلاد الإسلاموية المؤسساتية ؟

يبدو أن الحركات الإسلامية تعيش مراجعات أيديولوجية خاصة فيما يتعلق بقبولها الانخراط في اللعبة السياسية كما هي لا كما يجب أن تكون، بمعنى أن بعضها على الأقل لم يعد يأخذ رغباته الدينية مأخذ الحقائق السياسية. مما يعني قبولا ببشرية/مدنية لا إلهية/دينية العملية السياسية وبضرورة بناء الدولة على أساس التوافق السياسي. لكن هل هذا دلالة على قناعة سياسية راسخة أم مجرد تكتيك اقتضته ظروف آنية ؟ المستقبل القريب وحده الكفيل بالإجابة على ذلك.

على أية حال، يبدو في الراهن أن أبرز تجليات هذه المراجعات الفكرية–السياسية تكمن في غياب الفكر التكفيري للمجتمع وللديمقراطية، على الأقل على مستوى الخطاب، لدى الأحزاب السياسية الإسلامية التي وصلت إلى الحكم في تونس والمغرب وإلى السلطة في مصر. ويعد هذا قطيعة مع جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية التي بقيت تحمل في طياتها توجهات تكفيرية قوية، حيث كان عود توجهاتها الراديكالية يزداد تصلبا كلما اقتربت من الحكم (خاصة مع فوزها في الدور الأول من تشريعيات 1991)، فجاء صعودها تهديدا للآخر السياسي ولشرائح واسعة من المجتمع. أما الأحزاب الإسلامية الحالية فيبدو أنها كلما اقتربت من الحكم والسلطة كلما زادت اعتدالا لطمأنة معارضيها، وبالتالي يقوم صعودها على طمأنة الآخر السياسي ولشرائح من المجتمع غير إسلامية التوجه و/أو معارضة للإسلاموية، وذلك تحسبا لتكرار المشهد الجزائري.

تشير هذه النقلة النوعية إلى تطورين أساسين. أولهما تحول الأحزاب الإسلامية إلى أحزاب حكم أو حكومة، بمعنى أنها مستعدة للحكم في إطار المؤسسات القائمة وبالتالي أصبحت أحزاب مؤسساتية تقبل بالمؤسسة السياسية القائمة أو قيد التشكل ولم تعد إقصائية لا في سلوكها حيال الآخر غير الإسلاموي ولا في تصورها للحكم (الشامل والمطلق باسم الله). ثانيهما، تطبيع الأحزاب الإسلامية بجعلها أحزاب «عادية» أي أنها تطمئن الأطراف الأخرى والتيارات السياسية الأخرى بعد فوزها في الانتخابات كما تفعل الأحزاب الأخرى. كما أنها الآن أمام استحقاق ممارسة السياسة وبالتالي ليس فقط تذوق نشوة الفوز في الانتخابات والحكم ولكن الفشل السياسي أيضا وخسارة الانتخابات مثلها مثل بقية الأحزاب. إنه تطبيع مزدوج للأحزاب/التيارات الإسلامية.

Konrad Adenauer Stiftung

معضلة الإسلاموية المؤسساتية

تعودت التيارات الإسلامية على تقديم نفسها كضحية أولى للأنظمة التسلطية العربية. وقد سمح لها هذا الوضع بتعبئة الجماهير ما حقق لها شعبية واسعة. إلا أن الوضع بدأ يتغير مع وصول أحزاب إسلامية إلى الحكم. وهذا ما أفقدها وضع الضحية المريح والرابح سياسيا وقد يجعلها في وضع الجلاد الديني والسياسي. فإكراهات السلطة وضرورات الواقع، خاصة في إطار عملية انتقالية معقدة للغاية، قد تحول الأحزاب الإسلامية الحاكمة إلى جلاد باستهداف إما تيارات ليبرالية مناوئة لها وإما تيارات إسلامية متشددة مناهضة لها هي الأخرى لكن باسم الدين. وهنا ينقلب السحر على الساحر : التيارات الإسلامية التي أطنبت في الخطاب الديني وفي الترغيب–الترهيب الإلهي بدل الاعتدال والعقلانية في الخطاب ستجد نفسها في مواجهة «داخلية» باسم ذات الخطاب وبنفس المفردات الدينية. وفي هذا السياق توجد النهضة في تونس في وضع لا تحسد عليه. فهي مجبرة على طمأنة جزء من الشعب التونسي والتيارات الليبرالية والعلمانية وفي الوقت ذاته ربح دعم التيارات المتشددة لاسيما السلفية السياسية (التي تهدف إلى الحكم) والجهادية. وبالتالي فهي أمام معضلة لأنها توجد بين مطرقة التطرف الديني وسندان الليبرالية. فالنهضة ليست إسلامية بما فيه الكفاية بالنسبة للسلفية السياسية والجهادية، وليست مدنية (لا دينية) بما فيه الكفاية بالنسبة للتيارات الليبرالية والعلمانية. ونفس المعضلة يواجهها الإخوان في مصر.

ومن ثم فالإسلاموية المؤسساتية تواجه امتحانا سياسيا عسيرا لأنها إن هي عملت على ترضية الخواطر السلفية السياسية فإنها ستجهض عملية تطبيعها السياسي وتخسر استحقاق السياسة المدنية مدخلة بذلك بلدانها في حالة عدم استقرار خطيرة، خاصة وأن التيارات الإسلامية ليس لها الفضل في «ثورات» الربيع العربي. ومن هنا فإن إي استبداد ديني قد يحل محل استبداد الأنظمة البائدة سَيُرفض وعلى الفور لأن شعوبا ثارت على تسلطية كانت جاثمة على صدورها لعقود ستثور أيضا على تسلطية دينية لم يستقر أمرها بعد. أما إذا تبنت خيار السلطة المدنية، لا الدينية، فإنها ستدخل في مواجهة لا محال مع التيارات السلفية السياسية والجهادية. لكنها في هذه الحالة ستجد في التيارات الليبرالية والعلمانية حليفا لها. ومن هذا المنطلق يمكن طرح تساؤل، قد يبدو متناقضا في مفرداته لكن مغزاه السياسي لا ريب فيه وهو الآتي: أليس المطلوب من الإسلاميين حسم العلاقة بين المقدس والمدنس؟ بتعبير آخر هل سَيُعَلْمنُ الإسلاميون – مكرهين لا مخيرين – الأنظمة العربية الناشئة ؟ إذا انطلقنا من فكرة أن تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم بينت أن النخبة التسلطية في العديد من الدول هي التي شرعت وقادت العملية الانتقالية، فيمكن أن نتصور أحزابا إسلامية تعلمن النظام السياسي ليس حبا في العلمانية ولكن كرها/خوفا من الحرب الأهلية.

السلطة والتلاعب بالإسلاميين وترويضهم/تطويعهم

قد يكون الرهان السياسي للدولة العربية اليوم محاولة ضرب الإسلاميين السلفيين الراديكاليين بالإسلاميين المؤسساتيين والعكس، كما فعلت في الماضي بضرب اليساريين بالإسلاميين. لكن اللعبة ليست نفسها. ففي السابق كانت السلطة، التسلطية المنفردة بمصير العباد والبلاد، هي الحكم والتيارات الإسلامية واليسارية على حد السواء في المعارضة. أما اليوم فحيثيات وأدوات المواجهة مختلفة : الإسلاميون المؤسساتيون في الحكم (تونس وجزئيا في المغرب) وفي السلطة في مصر.

رغم اختلاف السياقات الوطنية، فإن النظامين في الجزائر والمغرب يعملان، وبنجاح، على ترويض وتطويع التيارات الإسلامية. فالنظام الجزائري نجح في تفكيك الظاهرة الإسلامية في البلاد وتشتيتها: سحب البساط الإسلاموي من تحت أقدام الحركات المسلحة/الإرهابية، إدخال حزب إسلامي إلى الائتلاف الحكومي وجعله حزب السلطة ؛ تفكيك المشهد الإسلاموي للحيلولة دون ظهور حزب إسلامي قوي وذلك بتشجيع وبالسماح بإنشاء أحزاب إسلامية وبتشجيع ودعم الانشقاقات داخلها لتفتيتها وجعل أجنحتها تتصارع فيما بينها... هكذا خلقت السلطة معارضة داخل المعارضة. كما نجح في إبعاد جزء معتبر من التيارات السلفية عن السلفية الجهادية، بحيث ابتعدت الأولى عن السياسة: عدم الاهتمام بالوصول إلى السلطة والتركيز على الجوانب الاجتماعية أساسا (لكن لهذا مخاطر مستقبلية بسب «الأسلمة من أسفل»). هكذا أصبح المشهد الإسلاموي الجزائري مفكك المفاصل. فضلا عن ذلك للأحزاب الأخرى أجنحتها ذات التوجهات الإسلامية، كما هو الشأن في حزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) وهذا ما يفسر التحالف الطبيعي بين هذين الحزبين والأحزاب الإسلامية لما يتعلق الأمر بقضايا تخص المجتمع ووضع المرأة، حيث يظهر تحالف القوى المحافظة حول بعض القضايا الاجتماعية–السياسية (النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام مثلا). وربما تحييد التيار السلفي، أو على الأقل جزء منه يعود إلى هذا الاتفاق على «الحد الأدنى» من

التفضيلات المحافظة داخل المجتمع. وهذا ما وسع عمليا من قاعدة التيارات المستفيدة من الوضع القائم رغم عدم تساويها من حيث حجم الاستفادة منه. والنتيجة النهائية هي نجاح السلطة في تطويع وترويض الإسلاميين خارج وداخل الحكم. هذا لا يعني أن التيارات الإسلامية أصبحت ضعيفة في الجزائر، بل لا زالت تتمتع بشعبية لكنها لم تحول ذلك إلى انتصار سياسي لتفككها وتعددها من جهة، ولإحكام النظام قبضته على العملية السياسية برمتها وعلى المال العام الذي هو الصنيع الحقيقي (شراء الذمم) للسلوك الانتخابي. أضف إلى هذا استفادة النظام من تخوف المواطنين من عودة حالة أللاستقرار واللأمن إلى البلاد (لازال مفعول صدمة التسعينيات قويا).

أما المغرب فقد شرع في إصلاحات هدفت أساسا إلى تحييد الحراك الشعبي وسحب البساط من تحت أقدام الشباب المنتفض في ظل «الربيع العربي». ورغم أن الإصلاحات أوصلت الإسلاميين إلى الحكم، إلا أن السلطة بقيت في يد الملك. وقد يرى الإسلاميون في وصولهم إلى الحكم نجاحا سياسيا، لكن الواقع أنهم يُوظفون من قبل السلطة الملكية لإجهاض أي محاولة للتغيير من أسفل. وبما أن الحكومة الإسلامية مآلها الفشل على الأقل لأن جل السلطة/القرار ليس في يدها ولأن الأزمة لن تسمح لها بالنجاح ناهيك عن قلة خبرتها وارتكابها نفس الأخطاء التي ارتكبتها حكومات سابقة (يندرج هذا أيضا ضمن تطبيع الأحزاب الإسلامية)، تكون السلطة الملكية قد حققت ثلاث أهداف أساسية. أولا غلق الباب المغربي أمام «الربيع العربي» وتفويت الفرصة على الشباب المنتفض ولو مؤقتا. ثانيا، تحميل الحكومة الإسلامية مآل الأمور، ليس فقط فشلها بل فشل الحكومات السابقة والسلطة الملكية تحديدا. ثالثا تطبيع الأحزاب الإسلامية المغربية بجعلها أحزاب مثل بقية الأحزاب، تسعى للوصول إلى الحكم، تحكم وتفشل. وبالتالي فهذه الأحزاب لن تجرأ مستقبلا على تضخيم سقف المطالب والوعود ولن يقض الإسلاميون بعدها مضجع الملك. بذلك يكون الملك قد نجح في امتصاص الضغط الشعبي بإعادة توجيهه نحو الإسلاميين.

مخاطر النقاش الإسلاموي البيني : من درجات الانفتاح إلى دركات الانغلاق ؟

هناك مخاطر تحول النقاش حول الحداثة بين التيارين الليبرالي والإسلامي إلى نقاش «داخلي» في إطار الدائرة الإسلاموية، في خضم تحولات «الربيع العربي»، بين «إسلاميين معتدلين» أو ما يمكن أن نسيمهم بالإسلاميين المؤسساتيين» الذين يقبلون بالعمل والانخراط في اللعبة السياسية في إطار المؤسسات القائمة، الذين هم في الحكم – حال النهضة في تونس مثلا – من جهة، والإسلاميين المتطرفين بمختلف تياراتهم ناهيك عن الجهادية، من جهة ثانية. وهنا مكمن الخطر لأن الخلاف في النقاش الحداثي الأول كان حول طبيعة ودرجة الانفتاح والحداثة، أما النقاش الإسلامي البيني – قيد التشكل – فهو حول طبيعة ودرجة التشدد والانغلاق وتقديس التراث... ولا نبالغ إذا قلنا أن أحد أبرز الانعكاسات السلبية لوصول الإسلاميين إلى الحكم في إطار «الربيع العربي» قد تكون هذا التحول الخطير في مستوى/طبيعة النقاش من «درجات الانفتاح والحداثة–المعاصرة» إلى «دركات الانغلاق والأصالة المقدسة». يعبر هذا التراجع المريع عن عجز المجتمعات العربية على حسم القضايا المركزية إلى درجة أن أي تطور نوعي يبدو وأنه يعود بنا – على الأقل في أحد جوانبه – إلى نقطة البداية ؛ نقطة الانحراف التاريخي المتمثل في ممارسة السياسة بالدين (تراكمات التراث العربي–الإسلامي) وتقديس المدنس وربما تدنيس المقدس أيضا.

إن بناء المستقبل مرهون باستيعاب الماضي وفهم الحاضر، لكن الراهن يبدو أنه يشير إلى أن المستقبل بالنسبة للتيارات الصاعدة هو ماض أعيد بنائه ليتوافق وأهوائها... هكذا تبقى المجتمعات العربية عموما متخبطة في إشكالية اللاحسم الحضاري للقضايا المركزية.

الإسلاميون والسلطة
حزب العدالة والتنمية المغربي

د.امحمد مالكي

المتغيرات الناظمة لصعود «الإسلاميين» إلى السلطة

لم يكن حدثُ رئاسة «حزب العدالة والتنمية» للحكومة متغيراً جديداً أو مفاجئاً لقادته ومناضليه، إذ منذ انعقاد مؤتمره الأخير [صيف 2008]، باتَ واضحاً أنه يتطلع إلى المشاركة في العمل الحكومي وقد أسعفه في ذلك التعديل الدستوري الأخير [فاتح يوليو/تموز 2011]، الذي أقرّ بأن يتولى الحزب صاحب الأغلبية في انتخابات مجلس النواب رئاسةَ الحكومة. بيد أن السياق الوطني والإقليمي والدولي الذي زامن هذه الحكومة ينطوي على أكثر من متغير، سيكون له دون شك الأثرُ الواضح، وربما الفاصل، في مسيرة هذا الحزب وآفاق تطوره إيجاباً أو سلباً.

فمن جهة، يقود الحزب ائتلافاً حكوميا من أربعة أحزاب، تتباعد إلى حد ما في المنحدرات التاريخية والأبعاد الاجتماعية والإيديولوجية، هي تحديداً: حزب الاستقلال، ذو الحمولة التاريخية والوطنية، والنزعة التقليدية المحافظة، والحركة الشعبية، التي أسست على خلفية الدفاع عن الأمازيعية والعالم القروي، وحزب التقدم والاشتراكية سليل الحزب الشيوعي المغربي. لذلك، يجد حزب العدالة والتنمية نفسه ملزماً على البحث عن أرضية مشتركة بين هذه الأطراف المتباينة. فهو وإن استطاع التوافق مع شركائه في تشكيل الحكومة، بما فيها توزيع الحقائب الوزارية، وتقديم البرنامج الحكومي ونيل المصادقة البرلمانية عليه، فإنه مطالب بالاستمرار في تطوير عمله إلى جانبهم، لاسيما أن المقتضيات الجديدة للدستور تشدد على المسئولية الجماعية والمتضامنة للفريق الحكومي. كما أن الحزب ملزم، من جهة ثانية، وفق أحكام الدستور على قيادة الحكومة في تناغم وتطابق مع الاختصاصات التي منحها الدستور للملك، سواء تعلق الأمر بتلك المُسندة إليه بحسبه رئيساً للمجلس الوزاري، أو التي يتولاّها باعتباره قيّماً وساهراً على استمرار الدولة واستقرار المؤسسات، أو الصلاحيات التي أوكلها إياه الدستور في علاقته بباقي المؤسسات [البرلمان والقضاء]. لذلك، يُعتبر هذا المعطى [تعدُّد الفاعلين والشركاء] مُحدّداً مؤثراً على قُدرته في الذهاب بعيداً في تجسيد إستراتيجيته في سياسات عامة حكومية..إنه ملزم على احترام وثيقة الدستور والإنصات والتعاون مع حلفائه من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي المشترك على صعيد الواقع.

تُضاف إلى ما سبقت الإشارة إليه أعلاه متغيرات أخرى ذات أهمية وازنة في رسم معالم تطور تجربة حزب العدالة والتنمية، يتعلق الأمر أساساً بحظوظ وحدود نجاحه في الاستجابة للمطالب التي قوى الحراك الاجتماعي في المغرب في سياق الحراك العربي وفواعله بشكل عام. فمما لا يختلف حوله اثنان أن الدينامية الجديدة للإصلاح في المغرب [الدستور الجديد والانتخابات التشريعية] شكّل الحراك العربي أحد أقوى مصادرها، على الأقل من حيث التسريع بوتيرة التفكير في استباق الأحداث والعمل على تجاوزها إيجابياً. لذلك، سيتوقف مستقبل «الإسلاميين» بمدى قدرتهم على تحقيق انجازات ملموسة في القضايا التي شكلت مُسبّبات انطلاق الحراك الاجتماعي، وفي صدارتها توسيع دائرة الحريات والمشاركة الديمقراطية، والحدّ من الاختلالات الاجتماعية. يُذكر أن المغرب لم يشذّ عن المنطقة العربية من حيث حاجته الماسّة إلى تعميق دمقرطة المؤسسات وتقليص حجم الفجوة الاجتماعية. فقد تبيّن أن الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أقدم عليها المغرب خلال تسعينيات القرن الماضي[1992 ـ 1996]، وسعى إلى تطويرها خلال العُشرية الأولى من الألفية الجديدة ، ما زالت في حاجة إلى قوة دفع جريئة وعميقة، لتجعل نتائجَها قادرةً على إحداث التغيير اللازم لدَمقرطة الثقافة السياسية الناظمة لمؤسسات الدولة ونسيج المجتمع. والحقيقة أن إحدى النقط المفصلية في البرنامج الانتخابي للإسلاميين، والرهانات التي تنتظر شرائح واسعة من المواطنين أن يتميزوا عن غيرهم من الأحزاب في الوصول إلى نتائج واضحة في نطاقها قضية تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة في صيانة المال العام والمحافظة على حُسن تدبيره وإنفاقه.بل إن البرنامج الحكومي نفسه، واستناداً إلى روح الدستور الجديد ، أولى أهميةً خاصةً لموضوع الحكامة الجيدة ومستلزمات تحقيقها. ففي هذه الأولوية بالذات، يتوقف ، في تقديرنا، مدى نجاح الحزب من عدمه، حيث يستطيع « الإسلاميون»، إن هم سجلوا اختراقات في مضمار خلخلة المجموعات المستفيدة من اقتصاد الريع، وإصدار قوانين ووضع آليات عملية تحدُّ من نفوذهم، وتُعيد للمال العام قُدسيته واعتبارَه، وقد شرع بعض وزرائهم في تدشين هذا الطريق، بنشر قوائم المستفيدين منذ عقود أو سنوات من مأذونيات ورُخص النقل العمومي بكل أنواعه، كما أن نشرَ لوائح الجمعيات المستفيدة من الدعم ستتلو هذا الإجراء في قادم الأيام، بحسب تصريح الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

حدود الإصلاح وحظوظه

تعتبر الدعوةُ إلى الإصلاح العلامةَ الفارقة لما قبل تأسيس حزب العدالة والتنمية وما بعده، بل إن فكرة الإصلاح، وتحديداً التطلع إلى الإصلاح من داخل المؤسسات القائمة والثوابت الناظمة لها، هي الروح المولِّدة لمنعطف انتقال فئة من الإسلاميين المغاربة من جمعية دَعوية [حركة الإصلاح والتجديد] إلى حزب سياسي مدني بمرجعية إسلامية. ثم اختبار الحزب لقدرته على إعمال فلسفة الإصلاح كما عبرت عنها وثائقه التأسيسية ومؤتمراته المنتظمة، سعى إلى تعميقه بالممارسة عبر المشاركة في ثلاث ولايات تشريعية [1997 ـ 2002 ـ 2007]، ومن خلال تواجده في المجالس البلدية والمحلية وقيادته لبعضها.ولئن بقي الحزب خارج العمل الحكومي لأسباب موضوعية خاصة بتطور النسق السياسي المغربي، وذاتية مرتبطة بنضج تطلعاته كحزب، فقد ظل في تماس دائم مع الحكومات المتعاقبة منذ 1998، إما

ممارساً المساندة النقدية، كما حصل خلال حكومة «عبد الرحمن اليوسفي» [1998 ـ 2002]، أو منتسباً إلى المعارضة البرلمانية [2002 ـ 2011]، مستثمراً الوسائل والآليات التي تتيحها الوثيقة الدستورية، وفي صدارتها العمل داخل المؤسسة التشريعية، أو من خلال أنشطته الحزبية ومنابره الصحفية والإعل يعتبر البرنامج الانتخابي لاقتراع 25 نونبر/تشرين الثاني 2011 لحظةً قويةً لتجديد حزب العدالة والتنمية دعوته إلى الإصلاح، لاسيما وأن سياق الحراك العربي الذي انطلق من تونس في 17 دجنبر/كانالأول 2010، وامتد، بدرجات متفاوتة، إلى سبعة عشرة دولة عربية، ومنها المغرب، كان محرّضاً على المطالبة بتغييرات نوعية في السلطة ومصادر توزيع الثروة. لذلك، يمكن القول أن الحزب اقتنص هذه اللحظة السياسية لإعادة تأكيد قدرته على إدخال الإصلاحات البنيوية التي تتوق إليها قطاعات واسعة من المجتمع المغربي، والأكثر من ذلك، جهدَ من أجل تسويق شعار «الإصلاح في إطار الاستقرار»، أي الدعوة إلى إصلاح الممارسة السياسية دون صدمات، أو تغييرات هيكلية كبرى من شأنها تعريض البلاد لرجات واهتزازات اجتماعية لا يُعرف مدى تطورها على وجه اليقين. ونميل إلى الظن ـ في غياب دراسات ميدانية عن السلوك التصويتي للجسم الانتخابي خلال الاقتراع الأخير ـ أن تجاوباً واضحاً مع هذا الشعار عبّرت عنه شرائح مهمة من المشاركين في انتخابات 25 نونبر/تشرين الثاني 2011، بما فيها التي لا تُقاسِم الحزبَ مبادئه الإيديولوجية وقناعاته الفكرية والسياسية. قد نُفسر ذلك بالتخوف من المستقبل، والميل إلى الرهان على حزب العدالة والتنمية في قيادة المرحلة التي تُزامن الحراك العربي وتُحايث أحداثه، كما قد نوعز هذا التجاوز الإيجابي إلى اقتناع أكيد للجسم الانتخابي بأن المرحلة الراهنة هي بامتياز مرحلة حزب العدالة والتنمية، وليس بمقدرة سواه من الأحزاب، وقد تآكلت في العموم مشروعيتها، تحقيق شعار «الإصلاح في إطار الاستقرار».

ليس في مُكنِ هذه المقالة الحكم على مستقبل أداء الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية في شخص زعيمه السيد عبد الإله بنكيران، فهي لم تستكمل بعد يومها المائة لتقييم أدائها كما هو مألوف في النظم الديمقراطية، لكن بالمستطاع تبيان الحدود التي تتحكم في إرادة «الإسلاميين» وهم يرومون الارتقاء بفكرة الإصلاح وصياغتها في سياسات عمومية قابلة للتنفيذ على صعيد الممارسة، كما بمقدرة المتابع للشأن السياسي المغربي استشراف الحظوظ الدنيا التي ترتسم أمام هذه الحكومة على صعيد الواقع وتوقعات الانجاز.

فعلى صعيد الحدود، ثمة مصادر ثلاثة لا بد من التنبّه إليها لمعرفة الإمكانيات المتاحة للحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وهي في عمقها حدود ذات طبيعة دستورية ـ مؤسساتية، وأخرى ذات صلة بالسياق المغربي، وصنف ثالث مرتبط بالظرفية الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية. فحكومة السيد عبد الإله بنكيران، كما أسلفنا الإشارة، تشتغل في علاقة تلازمية مع المؤسسة الملكية، بكل ما أتاح الدستور لهذه الأخيرة من صلاحيات واختصاصات مقرّرة وإستراتيجية، كما أنها ملزمة بالإنصات والتنسيق والتعاون مع حلفائها، ما يعني أن قدرتها على الذهاب عميقاً في الإصلاحات رهبن بهذين الفاعلين الأساسيين، أي الملك والأحزاب أطراف التحالف الحكومي. صحيح أن الدستور الجديد وسّع دائرة عمل الحكومة وأناطها بصلاحيات مهمة في مجال صياغة السياسات العمومية وتنفيذها وتتبّع آثارها، وصحيح كذلك أن الإرادة الملكية واضحة في مضمار مواصلة الإصلاحات وتعميقها، غير أن الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية تبقى مرتهنةً إلى حدّ كبير بمكونات النسق السياسي المغربي، وبمدى فعالية تكاتف جهودها من أجل تسريع وتيرة الإصلاح وتعزيز آلياته وتعميق مكاسبه. والواقع أن أطراف النسق السياسي المغربي وإن شددت في خطبها على ضرورة الاستمرار في الإصلاحات، وأعلنت عن إرادتها في صون مسيرته، فإن ثمة مقاومات، وهو أمر طبيعي في كل المجتمعات التوّاقة إلى الانتقال إلى وضع أفضل، ستسعى إلى الحدّ من إيقاع مشروع الإصلاح، ولمَ لا تعريضه إلى كبوات وربما إخفاقات. فحصيلة الاختلالات المتراكمة على مدى خمسة عقود واضحة في المغرب، وتحتاج إلى نَفَس إصلاحي جماعي، منتظِم، صبور، ومتدرج في الزمن. لذا، يشكل توسيع دائرة بناء التأييد حول قضية الإصلاح أولويةً إستراتيجيةً، لتشمل كل الأطراف المعنية بهذا المشروع، بغض النظر على الاختلافات الإيديولوجية والسياسية..إن الأرضية المشتركة المطلوب تسويقها والتوافق حولها تكمن في إقناع المترددين والمنافحين لفكرة الإصلاح بأن مصلحتهم أولا وأخيراً تتوقّف على ضمان الاستقرار، وصيانته، وتوفير شروط العبور السّلِس إلى مرحلة تقطع مع مصادر التوتر السياسي والاجتماعي الذي عمّ البلاد العربية، ومنها المغرب. والحال أن حزب العدالة والتنمية ما انفكّ، منذ فوزه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، يفتح جسورَ التواصل مع كل القطاعات وجماعات المصالح التي يعي أهميةَ دورها في إنجاح تجربته الإصلاحية على رأس الحكومة، سواء داخل أوساط الاقتصاد والمال والشغل [منظمات أرباب العمل وجمعيات المستثمرين،

والنقابات والروابط المهنية]، أو في علاقته بالقطاعات الوازنة من أجل بناء الثقة في قدرة الحزب على إنجاح سيرورة الإصلاح.. إنها عملية حوارية شاقة ومعقدة، تتطلب ذكاءً وصبراً كبيرين لتعطي نتائجها الإيجابية والفعالة. إلى جانب هذين المصدرين، ثمة مصدر ثالث سيحُدُّ من أداء حكومة حزب العدالة والتنمية ويرهن إرادته في تحويل مشروعه الإصلاحي إلى سياسات عمومية قابلة للتنفيذ، ومفتوحة، بالتالي، على نتائج من شأنها تمتين موقعه في الخريطة السياسية والحزبية المغربية.. إنه مشكل تمويل الجهود الإصلاحية التي تضمنها برنامجه الانتخابي، وتمت ترجمتها إلى حد كبير في البرنامج الحكومي المصادق عليه من قبل البرلمان نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2012. فمن الواضح أن انتقال الإسلاميين إلى ممارسة السلطة عير قيادة العمل الحكومي تزامن مع ظرفية إقليمية ودولية موسومة بالأزمة المالية والانكماش الاقتصادي.لذلك، لاحظنا تراجعاً واضحاً في توقعات حزب العدالة والتنمية وهو يتحدث عن النمو الاقتصادي الذي تروم حكومته تحقيقه، فمن نسبة سبعة في المائة التي سوقها خطابه الانتخابي كسقف أعلى منتظر، شرع في التشديد على أن معدل النمو المزمع إدراكه سيتراوح ما بين 2،5 % و5 %، ولا نعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة ستسمح بتحقيق هذه النسبة. ومع ذلك، يتضمن برنامج الحزب وتصريحات قادته من داخل الحكومة وخارجها رهانات من شأنها تنويع وتعظيم فرص انسياب رؤوس الأموال والاستثمار إلى المغرب، من قبيل « التمويلات الإسلامية»، على الرغم من النتائج غير الفعالية التي أسفر عنها هذا النمط من التمويل في دول عربية كثيرة [مصر أساسا]، وأيضا الادخارات التي يراهن الحزب على جنيها من تخليق الحياة العامة وترشيد الإنفاق العام، ومحاربة الفساد واقتصاد الريع.

الإسلاميون والحكم آفاق للمغرب العربي؟

د. ديدي ولد السالك

قد يبدو الحديث عن آفاق البناء المغاربي في ظل حكم الأحزاب ذات الخلفيةالإسلامية، أمرا غير مستساغ للكثيرين في الساحة الثقافية والفكرية بمنطقة المغرب العربي، انطلاقا من حقيقة تاريخية موضوعية، وهي أن هذه التيارات لا يوجد في أدبياتها الفكرية ولا في خطابها السياسي أي مساحة للوحدة المغاربية، ولم يكن ذلك من ضمن أولوياتها خلال العقود الماضية، فخطابها يركز اهتمامه على قضايا وحدة الأمة الإسلامية وإصلاح عقائد شعوبها، ومنصرف إجمالا عن كل ما يتعلق بمتطلبات الوحدة العربية بشكل عام والوحدة المغاربية بشكل خاص، بل إن الخلاف حول أولوية الوحدة العربية عند التيار القومي العربي مقابل أولوية وحدة الأمة الإسلامية عند التيار الإسلامي كانت من بين أسباب الصراع العنيف بين هذين الطرفين، وهو الصراع الذي شغل الساحة الفكرية في الوطن العربي طويلا، وضيع على مختلف القوى الفكرية والسياسية بها كثيرا من الوقت في صراعات جانبية، ألهتها عن القضايا المهمة والمصيرية للأمتين العربية والإسلامية، مما زاد في تخلفهما عن العالم وعمق من ممارسات الفساد والاستبدادبهما.

ويزيد من حجية هذا الطرح أن الحركات الوطنية المغاربية التي ناضلت من أجل استقلال أقطار المغرب العربي من السيطرة الاستعمارية، قد فشلت في تحقيق الوحدة المغاربية، وهي التي كانت تتبنى هذا المشروع كأولوية في خطابهاالمعلن ونضالها السياسي، حيث كانت فكرة ومشروع الوحدة المغاربية بارزة جدا في خطاب الأحزاب الرئيسية على المستوى المغاربي، التي قادت حركة الاستقلال وبالذات الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال في المغرب وجبهة التحرير في الجزائر، وهو ما تكرس في اجتماع هذه الأحزاب في مؤتمر طنجة 1958.

وما دامت رياح التغيرات السياسية والاجتماعية الجارية في المنطقة العربية عموما والمغاربية خصوصا المصاحبة لما صار يعرف «بالربيع العربي»، جاءت بتيار الإسلام السياسي إلى الحكم في بعض الأقطار المغاربية وأصبحت مؤثرة بشكل واضح في البعض الآخر، فإنها لن تكون قادرة على تجاهل موضوع الوحدة المغاربية، لأهميتها الحيوية للمنطقة المغاربية في ظل المتغيرات الدولية الجارية ولتمسك الكثير من النخب المغاربية بها، والتي ستبقى مؤثرة في الحياة العامة حتى في ظل حكم الأحزاب الإسلامية لبعض أقطار المغرب العربي، مما سيجعل مواقف هذه الأحزاب تتأرجح بين عدم التحمس للوحدة المغاربية لغياب الدافع الإيديولوجي والعمل من أجلها، لعدم إمكانية إهمالها للواقعية السياسية المفروض أن تحكم سلوكهم وتعاطيهم السياسي مع كل الملفات، الحساسة خاصة منها ذات الطبيعة الإستراتيجية.

سنتناول ذلك من خلال المحاور التالية :

تأثير تبعات الماضي

من العوامل التي لا تبعث على التفاؤل في إمكانية تقدم مشروع

الوحدة المغاربية في ظل حكم الأحزاب السياسية ذات الخلفية الإسلامية، الغياب المطلق لفكرة الاندماج المغاربي عن خطابهم الفكري، بالإضافة إلى حجم الاحباطات والتعثرات التي واجهت هذا المشروع خلال نصف القرن الماضي، وكذلك حجم المشاكل القائمة بين بعض أقطاره، وستبقى العوامل التالية من أكثرها تأثيرا في الوقت الحالي :

1 – تأثير غياب المشروع المغاربي عن خطاب تيارات الإسلام السياسي.

أن المتأمل في شعارات تيارات الإسلام السياسي المرفوعة في خطابهم وتنظيراتهم المدبجة في كتباتهم، لا يجد فيها كبير اهتمام بموضوع وحدة المغرب العربي، بل أن جل خطابهم خلال العقود الماضية استغرقته قضايا وحدة الأمة الإسلامية وضرورة العمل من اجل استعادتها، عبر إحياء الخلافة الإسلامية كما كانت في عهد الخلافة الراشدة، والتركيز في ذلك الخطاب على مخاطر الاستعمار والغزو الثقافي الأجنبي وضرورة محاربته بكل السبل بوصفه أكبر تهديد للأمة الإسلامية، وما لا مس الهم المغاربي في ذلك الخطاب، جاء في شكل خطاب وطني قطري يركز على قضايا الهوية في مواجهة الاستعمار، وكذلك ضرورة التخلص من كل إشكال تلك التبعية للمستعمر الغربي، كما ستنفد خطاب تيارات الإسلام السياسي في المنطقة العربية عموما والمغاربية خصوصا كثيرا من جهوده في المواجهة مع التيارات الليبرالية واليسارية، باعتبارها جزءا من المشروع التغريبي في أقطار المغرب العربي.

2 – تبعات تكرار فشل محاولات الاندماج المغاربي.

إذا كانت الأجيال التي ناضلت من أجل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي كانت متحمسة لتحقيق الوحدة المغاربية، فإن أجيال اليوم غير متحمسة لتلك الوحدة، لما أصابها من إحباط نتيجة كثرة إخفاق محاولات الاندماجالمغاربي التي تمت خلال العقود الماضية، من مؤتمر طنجة 1958 للأحزاب المغاربية خاصة من تونس والجزائر والمغرب، الذي ركز في بيانه الختامي على أهمية الوحدة المغاربيةكهدف ينبغي العمل من أجل تحقيقه، لكن اكراهات الواقع المغاربي حالت دون ذلك، مرورا باللجنة الاستشارية الدائمة المغاربية، التي اختارت المدخل الاقتصادي، لكن مصيرها كان الفشل، وصولا إلى اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس بمراكش 1989، لكن من الواضح أنه تجربته قد تعثرت لنفس الأسباب التي عطلت المشاريع المغاربية السابقة له.

هذه الإخفاقات المستمرة لمشروع الاندماج المغاربي، ستجعل الأطراف الإسلامية الواصلة حديثا للسلطة في بعض أقطار المغرب العربي تتهيب الإقدام على تحريك هذا المشروع خوفا من الفشل من جديد، لوجود عقدة العلاقات المغربية – الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية،التي قد تعجز أي أرادة عن حلحلتها مهما كان صدق تلك الإرادة، خاصة أذا كانت لا تحمل هم الوحدة المغاربية أصلا في إيديولوجيتها.

تحديات الواقع

تبدو تحديات الواقع الذي يواجه الأحزاب الإسلامية الواصلة حديثا للسلطة في بعض أقطار المغرب العربي كبيرة جدا، مما سيشغلها عن الاهتمام بالمشاريع ذات الطبيعة الإستراتيجية كوحدة المغرب العربي، ومن أهم تلك التحديات:

1 – حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

من الواضح للعيان أن كل الأقطار المغاربية تواجه أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة اليوم وإن بدرجات متفاوتة، وزاد من تعقيد ذلك الوضع عدم الاستقرار السياسي والأمني، المصاحب للتحولات السياسية والاجتماعية الناتجةعن تفاعلات الثورة في كل من تونس وليبيا وعدم يقينية ما ستؤول إليه مرحلة الانتقال الديمقراطي فيهما.

فكل الأقطار المغاربية تعاني من مشاكل الفقر والبطالة، حيث تزيد فيها البطالة عن المعدلات العالمية، فموريتانيا مثلا تتجاوز فيها البطالة عتبة 49 بالمائة، كما تعاني الأقطار المغاربية في معظمها من التفاوت الاجتماعي والتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهي الأوضاع التي ستربك العمل السياسي، وتصعب من عملية الانتقال الديمقراطي في الأقطار المعنية، لانعكاسها بشكل مباشر على الوضع الأمني والاستقرار السياسي، لأن أغلبية المواطنين في هذه الأقطار يعلقون آمالا كبيرة على الديمقراطية، تجعلهم يتصورون أنها ستكون بمثابة العصا السحرية لحل مشاكلهم، بينما الأمر ليس كذلك، فالديمقراطية لا توفر التشغيل مباشرة ولا تقضي على الفقر والتفاوت الطبقي، لكنها توفر مناخا مناسبا للتطور مع الزمن، عبر وضع قواعد تحقق تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين والإدارة الجيدة للشأن العام تتسم بالشفافية والصرامة، مما يساعد على حل هذه المشاكل.

هذه الأوضاع المختنقة لا تترك لصانع القرار الوقت الكافي للاهتمام بالقضايا الكبرى وذات الطبيعة الإستراتيجية كوحدة المغرب العربي، لأنه منشغل بتدبير الشؤون اليومية، وليس عنده

الوقت للتعاطي مع المسائل خارج حدود بلده في الغالب .

2 – عدم خبرة الأحزاب الإسلامية في تدبير السياسات العمومية.

من المسائل التي ستواجه الأحزاب الإسلامية في التعاطي مع القضايا المغاربية عدم خبرة هذه الأحزاب السياسية، فهذه الأحزاب ليست فقط قليلة الخبرة السياسية، وإنما تنعدم لديها الخبرة في تدبير الشأن العام، لأنها حديثة العهد بالتعاطي مع قضايا إدارة الدولة، إما لحداثة نشأتها كحالة المغرب أو لكونها خارجة حديثا من العمل السري والمنافي كالحالة التونسية أو أنها لم تمارس العمل السياسي بمعناه العام كالحالة الليبية، وهو سيجعلها مرتبكة أمام تسير دواليب الدولة عموما وعاجز في كثير من الأحيان أمام الملفات الحساسة والمعقدة، الأمر الذي يقلل من فرص نجاحها عموما في تدبير الشأن العام من باب أولى انجاز مشاريع كبيرة وإستراتيجية مثل الاندماج المغاربي، لأن تعقيدات الأوضاع في أقطار المغرب العربي وفي المحيط الإقليمي والدولي سيزيد من انصراف هذه الأحزاب عن الهم المغاربي عموما، مع عدم استبعاد بعض المعطيات التي قد تكون لصالح هذا المشروع في المستقبل المنظور.

المؤمل

إن ثقل إرث الماضي وصعوبات الحاضر لا تنفي إمكانيات تطور الوعي السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في منطقة المغرب العربي، ، لصالح الاهتمام بمشروع الوحدة المغاربية، باعتبارها خيارا استراتيجيا تفرضه المقتضيات الإقليمية ومتطلبات الواقع الدولي المتجه باستمرار للتكتل والاندماج الاقتصادي،خاصة منها تلك الأحزاب التي وصلت حديثا للسلطة في بعض أقطار المغرب العربي، وقد يكون من بين الأمور التي ترجح ذلك ما يلي:

1 – تجربة القوميين العرب مع الوحدة الشاملة على حساب الوحدة الجهوية.

قد تستفيد الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في بعض الأقطار المغاربية، من تجربة القوميين العرب المريرة مع مشروع الوحدة العربية الشاملة، الذي نادت به الأحزاب القومية العربية طيلة القرن العشرين دون أن تهتم بالوحدة العربية المتدرجة، عبر السعي إلى خلق وحدات جهوية تفضي إلى وحدة عربية شاملة، والاستفادة من هذه التجربة قد يدفع الأحزاب الإسلامية المتواجدة الآن في الحكم، إلى العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية، بوصفها مشروعا ممكنا في الوضع الدولي الراهن.

2 – أهمية الانجاز بالنسبة لأحزاب السلطة.

ستكون الأحزاب الإسلامية المتواجدة في الحكم في الوقت الراهن في بعض أقطار المغرب العربي، واعية بأهمية الإنجاز على أرض الواقع لصالح مواطنيها لكسب ثقتهم، لتمكينها من البقاء في السلطة، وأن ذلك قد يكون ممكنا في حالة تحقيق الاندماج المغاربي، الذي سيخلق سوقا كبيرا تزيد على 100 مليون مستهلك، الأمر يساعد على عوامل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يكون العمل من أجل بناء المغرب العربي، هو عمل من أجل توفير المداخل المناسبة والشروط الضرورية لنهضة اقتصادية واجتماعية، توفر المزيد من فرص العمل والعيش الكريم للمواطنين، عبر فتح الحدود وتكريس المواطنة المغاربية الفعلية، التي تمكن أبناء أقطار المغرب العربي من حرية التنقل والإقامة والعمل في أي قطر مغاربي يريدون.

3 – التوجه الدولي نحو خيار الاندماج الجهوي.

لقد أظهرت تجربة العمل الدولي نحو الاندماجات الجهوية نجاحها في كثير من مناطق العالم، لما حققته من فرص وإمكانيات لمختلف الأطراف المشاركة فيها، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما سيجعل صانع القرار مهما كانت خلفيته الفكرية أو توجهه السياسي، يفكر في الأمر ويسعى من أجل تحقيقه، خاصة إذا كان في منطقة مثل المنطقة المغاربية، التي تتوفر على مقومات الاندماج، مما سيدفع الأحزاب الإسلامية الموجودة الآن في مركز القرار في بعض أقطار المغرب العربي، إلى الانخراط في هذا التوجه باعتباره خيارا استراتيجيا سيمهد لها الطريق لبلوغ أهدافها، خاصة أن الأطراف الإقليمية والدولية من مصلحتها الآن تحقق الوحدة المغاربية، وبالذات الشريك الأوروبي الذي ظل تاريخيا معاديا لأي شكل من أشكال الوحدة المغاربية، لكن المتغيرات الدولية في العقود الأخيرة، وخوفه من الهجرة السرية والجريمة المنظمة القادمة من الجنوب، جعلته يرغب في التعامل مع شريك مغاربي واحد يوفر سوقا اقتصاديا لبضائعه، ويتمتع بالاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي يساعد على التحكم في الهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما سيبعد كل أنواع المخاطر الأمنية عن الطرف الأوروبي، وبالمقابل سيوفر للطرف المغاربي نوعا من الندية في علاقته مع الشريك الأوروبي.

خلاصة القول إن مشروع الوحدة المغاربية ستتطور بمقدار تطور مسار الانتقال الديمقراطي وتعمق الممارسة الديمقراطية وتحقق الاستقرار السياسي، بغض النظر عن من يحكم في أقطار المغرب العربي، لأن هذه الوحدة هدفا مشتركا لكل الأطراف المغاربية، وأي نظام ديمقراطي سيسعى لتحقيقها بوصفها رغبة شعبية وفيها مصلحة مباشرة لمواطني أقطار المغرب العربي.

تونس في المفترق

د. أحمد إدريس

تعيش تونس اليوم حالة احتقان سياسي و اجتماعي تهدد بشكل كبير مسار الانتقال الديمقراطي. و ما الأحداث التي عرفتها مؤخرا ولاية سليانة (الشمال الغربي) و من قبلها ولايات الوسط و الجنوب إلاّ نتيجة لسخط شعبي على مواصلة المعاناة من التهميش و من حالة البؤس والحرمان التي أنهكت شرائح عريضة من المجتمع التونسي. وهي ذات الأسباب التي قامت من أجلها الثورة. الثورة التي أرجعت إلى التونسيين أمل التطلع والطموح إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية و إن تعلقت بأبسط مقومات العيش الكريم بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والنور الكهربائي والمسكن اللائق.

غير أن هذه التطلعات اصطدمت بعدم تمكن الحكومة من تحقيق ما يعتبره كثير من التونسيين من أهداف الثورة و بفشلها في توفير الحلول العملية المستعجلة لمشاكل الفقر وانعدام التنمية التي عانى منها خاصة سكان المناطق المحرومة.

ولعل من الانصاف التذكير بأنه في ظل الظروف التي تعيشها تونس منذ ما يقارب السنتين، يصعب على أية حكومة، مهما بلغت من درجات الحكمة و الكفاءة أن تنجح في الاستجابة في ظرف وجيز لما انتظره التونسيون خلال عقود.

لكن التجاذب السياسي أبعد أن يكون منصفا، و جزء من هذا التجاذب مواقف و سياسات الطرف النقابي الأقوى في الساحة التونسية: الاتحاد العام التونسي للشغل.

يعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل نفسه المنظمة الأولى المعنية بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية للشغالين التونسيين، كما يعتبر نفسه أيضا السند الرئيسي للثورة و أحد أهم أسباب نجاحها، فهو الذي فتح مقرات فروعه المحلية لتحتضن المحتجين في ديسمبر 2010 وتبنى مطالبهم، مساعدا بذلك على اتساع رقعة الاضطرابات ووصولها إلى العاصمة عشية سقوط النظام.

الشيء الذي ولّد لدى الاتحاد قناعة بأنه الأولى بالحرص على حماية أهداف الثورة التي شارك في انجاحها.

لكن الإتحاد، وعلاوة على ما سبق، يعتبر نفسه على الوجه الأهم، قطعة أساسية في المعادلة السياسية التونسية، يجب أن تقرأ لها ألف حساب من طرف الحكومة قبل أية خطوة تخطوها.

كان الأمر هكذا مباشرة بعد الاستقلال، و طيلة حكم الرئيس بورقيبة و في فترة بن على وإن كان بدرجة أقلّ، وكذلك خلال الفترة الانتقالية الأولى مع الحكومات المتعاقبة ما بين 14 يناير 2011 و23 ديسمبر 2011، تاريخ تعيين الحكومة المنبثقة عن انتخابات 23 أكتوبر 2011. لذا يرى الإتحاد أنه من حقه أن يحتفظ بهذه المكانة و أن يدافع عنها بكل الوسائل كلفه ذلك ما كلفه، خصوصا وأن أول تصريحات رئيس الحكومة الجديدة، أمين عام حزب حركة النهضة، بخصوص الإتحاد لم تكن مطمئنة، إذ كان الحديث حول ضرورة تحييد الإتحاد ووجوب اكتفائه بالعمل النقابي فحسب من دون خوض في السياسة، مع التلويح بفضح أساليب الإتحاد السابقة و تورط بعض قياداته مع النظام السابق. اعتبر الإتحاد هذه التصريحات بداية عدوان منظم على المنظمة و نقطة الانطلاق لتصفية حسابات قديمة بينه و بين حركة النهضة.

في الأثناء أعاد الإتحاد ترتيب بيته الداخلي حيث عقد مؤتمره العام و جدد هياكله، و استبعدت القواعد الوجوه التي كان حولها بعض الشبهة و أعطت الشرعية لقيادة جديدة أغلب مكوناتها من الذين كانوا في الهياكل المحلية التي ساندت الثورة. هذا المؤتمر كان أيضا مسرح مواجهة بين الإتحاد و حزب النهضة، حيث حاول هذا الأخير إحداث الانقسام في صفوف المنظمة من خلال ترشيح وجوه محسوبة على التيار الاسلامي ومن ثمة الاستيلاء عليها إذا ما فازت قائماتهم. أحداث المؤتمر أذنت بالدخول في مواجهة مفتوحة بين الطرفين، مواجهة تفسر إلى حدّ كبير تعطل المسار، وشبه الشلل التي تعاني منه الحكومة، والاحتقان الحاصل.

إلاّ أنّ الخلاف بين الاتحاد و حركة النهضة يكاد يكون خلافا تاريخيا، ترجع أصوله إلى تقدير قيادة الحركة لموقف الاتحاد من نضالات الحركة الاسلامية من أجل المشاركة السياسية، إذ لم يتردد السيد راشد الغنوشي في القول في أواخر الثمانينات على إثر خروجه من السجن بعد عفو من بن علي، بان «النهضة طعنها الإتحاد من خلف لأنه لم يقف إلى جانبها في معركتها مع نظام بورقيبة». ودعا أنصاره في

نفس المناسبة إلى اكتساح الاتحاد من أجل الانقضاض عليه و تخليصه من قبضة «الملحدين العلمانيين». هؤلاء الذين كانوا يرون في الحركة الاسلامية مشروعا استبداديا شموليا مضادا للحريات.

هذه النظرة السلبية المتبادلة بين الطرفين ظلت على حالها حتى بعد أكثر من عقدين حيث لا يزال زعيم حركة النهضة يعتبر، في آخر تصريحاته على إثر أحداث سليانة، الاتحاد بأنه «منظمة تجمع الراديكاليين المتطرفين» وأنه «معقل حصين للتيارات اليسارية والعلمانية». في حين يصف الأمين العام للاتحاد النهضة بـ «خفافيش الظلام التي كشرت عن أنيابها» والتي «تسعى إلى النيل من مصداقية الاتحاد ومن استقلاليته».

و يعدّ الهجوم الأخير على المقر المركزي للاتحاد يوم 4 ديسمبر والاعتداء عليه وعلى من كانوا به أو أمامه بقصد إحياء ذكرى وفاة الزعيم النقابي و فقيد الحركة الوطنية فرحات حشاد، من قَبل مجموعات منتمية إلى رابطات حماية الثورة، ذروة المواجهة بين حركة النهضة و الاتحاد. فهؤلاء المجموعات التي اقترنت كل تدخلاتها وبدون استثناء بمساندة الحكومة وبشكل أخص خيارات النهضة، جاءت، بحسب الشعارات المرفوعة، إلى «تطهير الاتحاد». وحسب الرأي الغالب جاءت لتنتقم من الاتحاد لما سببه من مشاكل للحكومة التي تقودها النهضة منذ تشكيلها إثر انتخابات 23 أكتوبر 2011، وآخرها كان بمناسبة أحداث سليانة.

فمنذ أكتوبر 2011 لم تنفك الحكومة وقيادات النهضة عن اتهام الاتحاد بالوقوف وراء حركات الاحتجاج التي ما فتأت تتصاعد وتيرتها ووراء تعدد الإضرابات في قطاعات حساسة مثل الصحة و النقل و تكرر الإعتصامات، فيما كان الإتحاد يرد على هذه الاتهامات بأن دوره هو «الدفاع عن حقوق المحرومين والعاطلين وأن اتهامه هو شرف نضالي».

وخلال حركات الاحتجاج التي عاشت وقائعها ولاية سليانة الأسبوع المنقضي ركزت الحكومة على التوظيف السياسي لهذه الاحتجاجات من طرف الاتحاد، إذ اتهم رئيس الحكومة حمادي الجبالي ضمنيا المنظمة بأنها تسعى إلى «إسقاط حكومة شرعية أفرزتها صناديق الاقتراع».

وتفجر «الخلاف السياسي أكثر» لما ساندت مختلف أحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني إتحاد الشغل ودافعوا عن دوره في تأطير المظاهرات السلمية التي تطالب بالحق في التنمية.

ولما كان نشطاء الإتحاد يؤكدون أن وقوفهم إلى جانب أهالي سليانة لا يتعدى واجبهم النقابي لا غير كانت الحكومة تتهمهم بـ «تسييس» القضايا الاجتماعية للمحتجين وبضخ المال السياسي بل تم اتهام كل من حزب «حركة نداء تونس» التي يتزعمها الباجي قائد السبسي، ومن ورائه رجل الأعمال كمال اللطيّف، المتهم بعد الثورة في قضية المسّ بأمن الدولة، وحركة الوطنيين الديمقراطيين و حزب الجبهة الشعبية باستئجار المتظاهرين، وخاصة اوْلائك الذين بادروا باستعمال العنف وهاجموا مقرات المؤسسات العمومية قصد حرقها. هذه الاتهامات و إن بدت جدية فإنها تظل في غياب أدلة دامغة، تعدُ الحكومة في كل مرة بعرضها و لا تفعل، مجرد ادعاءات. الثابت أن الاحتجاجات تدفع رجال الأمن في كل مرة إلى استخدام العنف المضاد الذي وصل في سليانة حدّ استعمال الأسلحة النارية، أسلحة تطلق حبيبات من الرصاص «تؤذي و لا تقتل» حسب تصريحات وزير الداخلية. الثابت أيضا، أنه بعد كل احتجاج يدعو له أو يسانده الاتحاد، تتعرض مقراته و كوادره إلى الاعتداء من طرف نفس الأشخاص المنتمية إلى «رابطات حماية الثورة» التي ترفع أثناء كل اعتداء شعارات مدافعة عن الحكومة و عن حركة النهضة.

ولعلّ الإضراب العام في كامل البلاد الذي دعى له الاتحاد ليوم 13 ديسمبر الجاري الذي قررته هيئته الإدارية بالإجماع، والذي سبقته إضرابات عامة في كل من سيدي بوزيد وقفصة يوم الخميس 6 ديسمبر إضافة إلى العديد من التحركات الاحتجاجية بالمهدية وقفصة وصفاقس وغيرها، هو في نظر قيادي المنظمة، الوسيلة الأخيرة التي هي بين أيديهم للتصدي للاعتداءات المتكررة التي يتعرضون لها والتي يتعرض لها الحق النقابي بشكل عام. فهم وحلفائهم من أحزاب المعارضة اليسارية يعتبرون أن الاتحاد في خطر، وأن نهاية الاتحاد تعني سقوط الجدار الأخير الواقي من سيطرة حزب النهضة على كل القطاعات، و من هيمنتها، في غياب معارضة قوية، على كامل مجريات المشهد السياسي. فحركة النهضة تعي جيدا بأن الاتحاد هو القوة الوحيدة التي بإمكانها التصدي لمشاريعها، إذ بإمكانه تحريك العجلة كما بإمكانه شلّها. ولعل ذلك الذي ولّد قناعة لدى النهضة بأن الاتحاد هو السبب الرئيسي في فشل حكومتها في تحقيق أهدافها خلال السنة التي تحملت فيها المسؤولية، و دفعها إلى ضربه بكل الوسائل، فقد مارس الاتحاد ضغوطات عديدة على الحكومة المؤقتة وحركة النهضة حول العديد من القضايا على غرار الفصل الأول من الدستور

ومسالة مدنية الدولة، والقمع الأمني للتظاهرات السلمية، إلى جانب الزيادة في الأجور والعديد من المطالب المهنية لمنخرطيه.

ويرى بعض آخر أن في تزامن «الهجوم» على مقر الاتحاد يوم 4 ديسمبر مع التوقيع في اليوم الذي سبقه على اتفاقيات الزيادة في الأجور في القطاعين الخاص و العام، انعكاس لصراعات داخلية في صلب النهضة و إضعاف لرئيس الحكومة، وهو الأمين العام للحركة، الذي يختلف مع رئيسها حول الكثير من المسائل. تصفية الحسابات الداخلية و المواجهات مع اتحاد الشغل تزيد في هشاشة الحكومة الذي تميز آدائها بالضعف الفادح و عدم القدرة على إيجاد الحلول اللاّزمة، و إنه من الواضح أن الإضراب العام إن تم بنجاح فإنه سيعصف لمحالة بالحكومة أو على الأقل برئيسها. وهذا لن يكون إلا في صالح منافسي الجبالي داخل الحركة، والذين تحدث عنهم زميلهم و الطبيب الخاص لرئيس الحكومة منذ سبتمبر الماضي على صفحات جريدة التونسية، والذين سوف يتولون مكانه بمباركة من رئيس الحزب الذي يرى في أداء الجبالي على رأس الحكومة خطر على الحزب بالأساس.

و سواء كانت هذه التجاذبات نتيجة لصراع داخلي نهضوي، أو لصراع يحكمه العداء التاريخي للمنظمة الشغيلة فحسب، فإن الخاسر الأساسي هو الشعب التونسي برمته. شعب ينتظر منذ سنتين استكمال المرحلة الانتقالية و الانتهاء من بناء المؤسسات التي سوف تؤمن النتقال إلى الديمقراطية بشكل نهائي و دائم.

إن المواجهة بين النهضة و الاتحاد، مهما كان مآلها، تشكل انتكاسة للمسار التي تشكل بعد 14 يناير 2011. فالعنف أضحى الوسيلة الوحيدة أو يكاد للاحتجاج، و لغة الاقصاء هي اللغة المحبذة، والحوار غاية لا تدرك. الأمل الآن في المساعي التي تقوم بها أطراف عديدة، بعضها قريب من الاتحاد، وبعضها الآخر من الترويكا، عسى يجدون مخرجا يعيد للعقل و الحكمة مكانتهما قبل فوات الأوان.

مجموعـــة الـخبـــراء الـمغاربيـــن

مجموعة الخبراء المغاربيين هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربيين المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارّ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال.

ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

إن فريق الخبراء المغاربيين هو فريق مستقل لا يعبّر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحطّ من مكانته.

أعضـــاء الـمجموعـــة

أحمـد إدريـس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدوليّة
ahmdriss@gmail.com

أحمـد الأطـرش
أستاذ العلوم السياسيّة
طرابلس – ليبيا
aaalatrash@gmail.com

عبـد الـنـور بـن عنتـر
أستاذ وباحث
الجزائر
abdennour.benantar@gmail.com

امحمـد مـالكـي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسيّة
جامعة القاضي عياض – مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديـدي ولـد الـسالـك
رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجيّة
نواكشوط – موريتانيا
didisaleck@yahoo.com

الأوراق الـواردة فـي هـذا الـعـدد لا تعبّـر إلاّ عـن آراء أصحـابـها

SIMPACT

Konrad Adenauer Stiftung

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies